محاضرة الحكم الراشد (الرشيد) أو الحوكمة

-1تعريف الحكم الراشد

أ- التعريف اللغوي:

ينقسم هذا المصطلح إلى شقين هما:

الشق الأول: الحكم، وهو لفظ مأخوذ من الفعل "حكم" بمعنى قضى، وهو مرادف للعدل والسواء والصواب، كما أنه عكس التيه والضلال، فحكم حكماً، صار حكيماً وتناهى علمه وخبرته، وشيء محكم هو شيء لا اختلاف فيه ولا اضطراب.

كذلك، له عدة معانٍ لغوية في قواميس اللغة العربية، فقد ورد أيضاً: الحكم بضم الحاء وتسكين الكاف وضم الميم هو العلم والفقه... حكم بفتح الحاء وضم الكاف، حكماً أي صار حكيماً، وحكم بالفتحة تعني قضى، أو قرر.

الشق الثاني: الرشد، عرّفه القاموس المحيط بأنه الاستقامة وحسن التقدير والسداد في الرأي، بمعنى التعقل والعقلانية والتدبير الجيد للأمور.

في القانون، يعني النضج، الذي إذا بلغه الفرد أصبح مستقلاً بتصرفاته، وخرج من الوصاية إلى حد التكليف، وهو كذلك رجحان العقل ومسؤولية الفرد عن أفعاله، سواء من وجهة نظر القانون أو من وجهة نظر المجتمع.

والرشد أيضاً، هو حسن التقدير وسداد الرأي وإعمال العقل، والراشد هو الشخص العاقل والمستقيم على طريق لا يحيد عنه، ومنه الخلفاء الراشدون.

وفي التراث الإسلامي تدل كلمة "الرشد" على "الهدى"، وهي مقابل "الغي" أي الضلال.

ب. التعريف الاصطلاحي:

هناك المزيد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحكومة أو الحكم الراشد، وأغلب التعريفات الجديدة ركزت على البعد السياسي أكثر من الأبعاد الأخرى، بعدما كان الاهتمام في البداية منصبًا على الجانبين الاقتصادي والإداري، علمًا بأن تفاصيل المفهوم تتداخل مع كافة شؤون الحياة، ويرجع هذا الاختلاف والتعدد في التعاريف حول الحكم الراشد بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الإيديولوجية

والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يعرف البنك الدولي (1992) الحكم الراشد بأنه: أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية.

ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه: ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.

ويطلق مصطلح الحكم الراشد عموماً على قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفعالية، واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

2- أسس الحكم الراشد:

يقوم الحكم الراشد في إدارة شؤون المجتمع، وبالتالي يتطلب توفر عدة أسس ضرورية، أهمها 4 ترتكز على هذا العنصر نظرًا لأهميتها، وهي كالتالي:

- سلطة سياسية شرعية: إن وجود سلطة سياسية شرعية ضروري وأساسي لقيام الحكم الراشد، ويتم تحقيقها عن طريق التمثيل الديمقراطي وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة.

- نظام إعلامي مستقل: يلعب الإعلام دورًا أساسيًا ومحوريًا في قيام الحكم الراشد بالنظر إلى وظيفته كوسيط بين المواطنين والسلطة، ويتمتع بحرية التعبير والرأي من خلال حرية الاطلاع والاستقصاء والتبليغ عن الفساد.

- كفاءة الإدارة: الإدارة المستقلة التي لا تخضع إلى أي ضغوط تعتبر من أسس قيام الحكم الراشد، بحيث يتم اختيار الموظفين فيها حسب كفاءاتهم وليس عن طريق الوساطة والمحسوبية، ثم يصبح هؤلاء الموظفون لا يخضعون إلا لواجباتهم الوظيفية ولا يتعرضون إلى الضغوط أو تدخلات يمكنها الإخلال بالأداء الأمثل لمهامهم الوظيفية.

- مجتمع مدني قوي: يتطلب قيام الحكم الراشد وجود مجتمع مدني مستقل عن السلطة، ويتكون من منظمات ومجموعات نشطة في المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي على غرار الأكاديميات والجمعيات والنقابات النشيطة.

3-- آليات تحقيق الحكم الراشد:

إن تحقيق الحكم الراشد يتطلب الاعتماد على مجموعة من الآليات التي تعتبر بمثابة أدوات رئيسية

لقيامه، والتي نلخصها في النقاط التالية:

- المشاركة: ويقصد بالمشاركة ضمان مساهمة المواطنين بفاعلية في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم على المستوى الوطني أو المحلي، عن طريق التصويت (مثل انتخاب ممثلين لهم في المجالس المنتخبة).

-الشفافية: يقصد بها توفير المعلومات بصورة كافية وشاملة ومتاحة لجميع الأطراف المعنية من أفراد ومؤسسات، وسهولة تداولها مما يسمح للمواطنين والهيئات المختصة بمراقبة ومتابعة عمل الجهات المعنية سواء تعلق الأمر بالهيئات الوطنية أو المحلية.

-المساءلة: يقصد بها خضوع أصحاب القرار في السلطة للمساءلة باعتبارهم موظفين أمام القانون، مكلفين بأداء مهام معينة ومسؤولين عن نتائج قراراتهم ومحاسبتهم في حال التقصير في أداء مهامهم.

-المساواة: إعطاء جميع الأفراد فرصًا متكافئة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وعدم التمييز بينهم في الحقوق والحريات، وبالتالي تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.

–حكم القانون: إنشاء القوانين التشريعية واستبدالها بنظم عادلة تضمن حريات وحقوق الإنسان، واعتبار القانون المرجع الأول يتم تطبيقه بصورة عادلة على الحكام والمسؤولين كما يطبق على الموظفين والمواطنين

–مكافحة الفساد:

يعتبر من الآليات لتحقيق الحكم الراشد الذي لا يمكن أن يقوم إلا عن طريق مكافحته، وذلك من خلال تفعيل الآليات السابقة على غرار الشفافية، المساءلة، المشاركة وسيادة حكم القانون.

كل هذه الآليات يجب تفعيلها من أجل تحقيق الهدف الرئيسي من الحكم الراشد والمتمثل في الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع من أجل ضمان رفاهية المواطنين.

أطراف الحكم الراشد:

المؤسسات الحكومية:

تعمل المؤسسات الحكومية على تحقيق الحكم الراشد من خلال وضع الأطر القانونية والإدارية والمالية التي تسمح لجميع الهيئات داخل المجتمع بأداء وظائفها على غرار السلطات المحلية، وذلك من خلال تطبيق مبدأ حكم القانون وضمان حرية الإعلام والمشاركة للمواطنين في القرارات وبث الشفافية ونشر المعلومات التي تسمح لهم بمراقبة المشاريع ومساءلة المسؤولين.

المؤسسات الخاصة:

تعتبر المؤسسات الخاصة طرفًا كذلك في تحقيق الحكم الراشد (بما في ذلك المؤسسات الإعلامية) من

خلال اعتمادها على الشفافية ونشر الإحصائيات الخاصة بأنشطتها وتوفير فرص العمل للمواطنين بشكل عادل بالإضافة إلى المساهمة في التعليم والتدريب والتنمية من خلال المسؤولية الاجتماعية وأداء وظائفها بنزاهة.

المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني من الأطراف المساهمة في تحقيق الحكم الراشد، لأن المجتمع المدني النشط والقوي يمكنه تأطير المواطنين في العمل التطوعي والجمعوي وكذلك النشاط السياسي، ويؤدي إلى المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرارات وتنفيذ المشاريع، ومن أجل ذلك يتطلب أن يقوم عمل هيئات المجتمع المدني (جمعيات ومنظمات ونقابات) على الشفافية والمساءلة وتداول السلطة بصفة نموذجًا للحكم الراشد داخل المجتمع، والعكس صحيح فالمجتمع المدني الضعيف وغير النشط يمكن من مشاركة المواطنين وعزوفهم عن المشاركة بسبب غياب المساءلة والرقابة وبالتالي ضياع حقوقهم وفتح المجال لانتشار الفساد على حساب الحكم الراشد.

إن الحكم الراشد من خلال تطبيق الآليات السابقة والتزام الأطراف الفاعلة فيه بوظائفها الحقيقية يعمل على محاربة الفساد واستبدال الحكم الفاسد القائم على غياب العدالة القانونية والشفافية والنزاهة واستغلال المال العام لمصلحة خاصة وهدر الموارد الاقتصادية والاجتماعية وخلق مقابل ذلك دولة مؤسسات تكون سياستها مبنية على الشفافية والمشاركة والمساءلة مما يرسخ الثقة بين المواطنين والمؤسسات وأجهزة الحكم بصفة عامة من جهة، وتعميق مفهوم المسؤولية لدى المسؤولين من جهة أخرى، مما يضمن إنجاز مهامهم بإخلاص.